

# الاستئناف في النظام القضائي في الجمهورية الإسلامية في إيران

نص كلمة الهيئة الإيرانية الممثلة لرئاسة

المحكمة العليا

في المؤتمر القضائي

الذي عقد في كوالالامبور، ماليزيا

من ٢٠-٢٤ نيسان / أبريل ١٩٨٧

بقلم

السيد مصطفى محقق داماد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حضرة الرئيس، الحضار المحترمون:

قبل الدخول في البحث أرى أن أستعير أسماعكم الكريمة للاستماع إلى بضع كلمات لا بد منها. إن الحديث عن عدد من المبادئ والقواعد الحقوقية الرئيسة التي شهدت، خلال السنوات السبع الماضية وتحت الظروف التي سادت العالم، رقياً قياسيماً في نقض المبادئ المسلّم بها والمقبولة من لدن القوانين الدولية والموازن المضمونة بمواثيق دولية عديدة، على يد النظام العراقي المعتدي، لاشك حديث بغيض صعب.

إنني اليوم أتحدث في مكان يضم نخبة من أصحاب الرأي وواضعي الأنظمة الحقوقية المختلفة حيث قاموا ويقومون بشرح وجهات نظر توضيحية مفيدة جداً. لاشك إن مئات تبادل وجهات النظر هذا سيكون في صالح تقدم المعرفة الحقوقية وإعلاء شأنها، وسيزيد هذا الحدث العلمي من جانبه في إغناء خزانة حكمة الانسان الحقوقية.

لقد أصاب الحضارة البشرية اليوم التعب والنصب من جراء استمرار أدوار انتهاك حقوق الانسان الفردية والاجتماعية وحرياته، وتتوقع بفضول أن تنال ضمانات أكثر - بإنشاء أمثال هذه المجامع - في الحفاظ على المنزلة الانسانية الرفيعة لكل البشر وحمايتنا ووضعها موضع التطبيق. هذا المفهوم أوضح عند شعب البلد الذي أمثله هنا مما هو عند أي شعب آخر، وذلك لأن الشعب الايراني قد ذاق أكثر من أي شعب آخر الطعم المر لانتهاك الحقوق والمبادئ الذي مارسه خلال حرب السبع سنوات المدمرة المبيدة، النظام العراقي المعتدي على الثورة الاسلامية الفتية.

إن الآباء والأمهات الذين فقدوا أبناءهم طوال هذه الحرب المديدة، والأطفال والصبية الذين راح آباؤهم وامهاتهم ومساكنهم ضحية عدوان المعتدي الحقود، ما يزالون منذ سنوات ينتظرون من أمثال هذه المنظمات والمحافل الدولية أن تدين عدوان المعتدي استناداً إلى المبادئ الحقوقية والقواعد المسلّم بها، ولكنهم مع الأسف، لم يروا ازاء توقعاتهم المشروعة أي رد فعل مناسب، وعلى الرغم من استصراخهم المنظمات الدولية واستنجادهم بالمحافل المدافعة عن الحرية في العالم مرات ومرات، فإنهم لم يتسلموا جواباً شافياً.

وبعد هذه المقدمة ستدركون، حضرات السادة، المشكلات العصبية التي تواجهني في المساهمة ببحوث نظرية حول المواضيع المدرجة في جدول أعمال هذا المؤتمر، في هذه الفترة المضطربة من تاريخ الشعب الايراني وتحتم هذه الظروف التي داس فيها النظام العراقي، لاعلى الحقوق والمبادئ الدولية فحسب، بل انه انتهك حتى أبسط الأصول الأولية والقوانين المعترف بها في الحرب، مثل قصف المدن والمناطق السكنية، واستعمال الأسلحة الكيماوية وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية الأخرى ...

ولكن لما كانت ايران الاسلامية، على مدى التاريخ، مهد مدنية وحضارة أصيلة، فقد كان من واجب المسؤولين في الجمهورية الاسلامية - حتى في هذه الظروف الصعبة والقاسية الناجمة عن الحرب المفروضة - أن يستجيبوا لهذه الدعوة، فيرسلوا بممثلهم ليسهموا بدورهم في تنوير الرأي العام وإزالة الغموض عن بعض الزوايا غير المكتشفة في الحقوق الاسلامية، حتى يمكن، بنشر الآراء والمواقف التي يتخذها المنتخبون من قبل الأنظمة الحقوقية في العالم والمصلحون في المجتمع الدولي، أن تصبح قوة قاهرة تكبح جماح الأنانيات والاعتداءات التي يمارسها الطغاة والجبابرة والجهات العدوانية المثيرة للحروب.

والآن، أستجيز الرئيس المحترم والحاضرين الكرام للدخول في بحثي بشأن الاستئناف القضائي في

الجمهورية الاسلامية في ايران: